

# نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي



## النمو العالمي مخيب للآمال ووتيرة التعافي غير متوازنة وتساير ظروف كل بلد

٧ أكتوبر ٢٠١٤

يتعين إجراء إصلاحات هيكلية حاسمة، كالمطلوبة في قطاع الكهرباء في الهند، لتعزيز الثقة ورفع مستوى النمو الفعلي اليوم والممكن غدا (الصورة: AMIT (DAVE/Reuters/Corbis

- سيظل النمو العالمي عند مستوى ٣,٣% في عام ٢٠١٤، ثم يرتفع إلى ٣,٨% في ٢٠١٥
- تركات الأزمة وانخفاض النمو الممكن يشكلان عبئا على تعافي الاقتصاد
- زادت مخاطر التطورات السلبية التي تواجه النمو العالمي، بما فيها المخاطر المالية والجغرافية-السياسية

يشير الصندوق في آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى استمرار التعافي العالمي غير المتوازن، مع بعض التراجع في معدله المتوقع في إبريل ٢٠١٤. ويتنبأ الصندوق بنمو عالمي قدره ٣,٣% في المتوسط في عام ٢٠١٤ - دون تغيير عن عام ٢٠١٣ - يرتفع إلى ٣,٨% في ٢٠١٥.

وبعزو التقرير انخفاض النمو المتوقع لعام ٢٠١٤ إلى النكسات التي أصابت النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة خلال النصف الأول من العام، والآفاق الأقل تفاؤلا في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ويجري أيضا تخفيض المعدلات المتوقعة للنمو الممكن - أي المعدل السنوي الممكن لارتفاع دون التسبب في زيادة التضخم. وفي هذا الصدد، يقول السيد أوليفيه بلانشار، المستشار الاقتصادي ورئيس إدارة البحوث بالصندوق إن "تراجع التوقعات على هذا النحو يؤثر بدوره على الثقة والطلب والنمو اليوم."

وطبقا للسيد بلانشار، هناك قوتان أساسيتان تشكلان عبئا على النمو. "في الاقتصادات المتقدمة، هناك تركات خلفتها فترة الراجح السابقة على الأزمة ثم الأزمة اللاحقة، ومن أبرزها ارتفاع أعباء الديون والبطالة، ولا تزال تلقي بظلال قائمة على مسيرة التعافي، كما أن انخفاض النمو الممكن في الفترة القادمة يشكل مصدرا للقلق." وهناك عدة أسواق صاعدة تواصل التكيف مع انخفاض النمو الممكن.

وعلى مستوى العالم، لا يزال الاستثمار أضعف من المستوى المتوقع، كما هي الحال منذ بعض الوقت. ونتيجة لذلك، "لا يزال النمو العالمي باهتا" طبقا للسيد بلانشار.

وفي نفس الوقت، يشير بلانشار إلى زيادة تفاوت التطور الاقتصادي بين البلدان والمناطق الكبرى، حيث يلاحظ أن وتيرة التعافي تعكس اختلاف الظروف التي يمر بها كل بلد.

## آفاق النمو متباينة في الاقتصادات المتقدمة

يتنبأ التقرير بارتفاع النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ١,٨% في ٢٠١٤ و ٢,٣% في ٢٠١٥.

ويأتي جانب كبير من التحسن المتوقع في النشاط الاقتصادي انعكاسا لزيادة سرعة النمو في الولايات المتحدة عقب الانتكاسة المؤقتة التي شهدتها الربع الأول من هذا العام. فقد كان معدل توظيف العمالة قويا، وتحسنت الميزانيات العمومية لقطاع الأسر في ظل ظروف مالية مواتية وتعاف مستمر في سوق المساكن.

وفي منطقة اليورو، تُبرز معدلات النمو المخيبة للآمال في الآونة الأخيرة أوجه الهشاشة الباقية في الاقتصاد. ومن المتوقع أن يتحقق تعاف تدريجي وإن كان ضعيفا، وأن يزداد رسوخا بدعم من التقارب الشديد بين أسعار الفائدة في الاقتصادات المجتهدة وأسعار الفائدة طويلة الأجل التي تسجل انخفاضا غير مسبوق في اقتصادات منطقة اليورو الرئيسية.

وفي اليابان، شهد إجمالي الناتج المحلي انكماشاً أكبر من المتوقع في الربع الثاني من عام ٢٠١٤ عقب زيادة ضريبة الاستهلاك. وبالنسبة للمستقبل، تشير التنبؤات إلى انتعاش الاستثمار الخاص وبقاء النمو مستقرا إلى حد كبير في عام ٢٠١٥.

### الأسواق الصاعدة تواصل التكيف مع تباطؤ النمو

سيظل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يساهم بالنصيب الأكبر في النمو العالمي. ولكن المعدل المتوقع للنمو، بواقع ٤,٤% في عام ٢٠١٤، لا يزال أضعف قليلا مما ورد في عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرجع هذا التباطؤ إلى الطلب المحلي الفاتر وتأثير التوترات الجغرافية-السياسية المتزايدة، وخاصة على روسيا والبلدان المجاورة.

- فمن المتوقع أن يسجل النمو في الصين انخفاضا طفيفا في ٢٠١٤-٢٠١٥ ليصل إلى ٧,٤%، مع انتقال الاقتصاد إلى مسار أكثر قابلية للاستمرار. ومن المتوقع أيضا أن يظل النمو قويا في أماكن أخرى من آسيا الصاعدة والنامية.
- وفي أمريكا اللاتينية، تشير التنبؤات إلى انخفاض معدل النمو بمقدار النصف هذا العام، ليصل إلى ١,٣% تقريبا، بسبب العوامل الخارجية التي تتضمن انخفاض الصادرات عن المستوى المتوقع بالإضافة إلى القيود المحلية. ومن المتوقع أن يحقق النمو ارتدادا إيجابيا يصل بمعدله إلى ٢,٢% في عام ٢٠١٥.
- وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن تزداد قوة النمو بدعم من الطلب الخارجي وقوة الطلب الاستثماري، وإن تفاوتت التوقعات عبر البلدان.
- وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يزال التعافي متوازنا مع توقع حدوث تحسن متواضع في النمو على أثر تحسن الظروف الأمنية الداخلية وارتفاع الطلب الداخلي. وهناك اعتبارات مشابهة يقوم عليها التحسن المتواضع الذي يحققه النشاط في روسيا واقتصادات أخرى في دول الكومنولث المستقلة.

## أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

لا يزال التعافي العالمي هشاً وغير متوازن.  
(التغير %)

الفرق عن توقعات عدد يوليو ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور	توقعات					
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
	٠,٢-	٠,١-	٣,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٤
<b>الناتج العالمي</b>						
	٠,١-	٠,٠	٢,٣	١,٨	١,٤	١,٢
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>						
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,٥	٣,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣
منطقة اليورو	٠,٢-	٠,٣-	١,٣	٠,٨	٠,٤-	٠,٧-
ألمانيا	٠,٢-	٠,٥-	١,٥	١,٤	٠,٥	٠,٩
فرنسا	٠,٥-	٠,٤-	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٣
إيطاليا	٠,٣-	٠,٥-	٠,٨	٠,٢-	١,٩-	٢,٤-
إسبانيا	٠,١	٠,١	١,٧	١,٣	١,٢-	١,٦-
اليابان	٠,٢-	٠,٧-	٠,٨	٠,٩	١,٥	١,٥
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٣,٢	١,٧	٠,٣
كندا	٠,١	٠,١	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٧
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>	٠,١-	٠,٠	٣,١	٢,٩	٢,٣	٢,٠
<b>الاقتصادات الصاعدة والنامية</b>						
كومنولث الدول المستقلة	٠,٢-	٠,١-	٥,٠	٤,٤	٤,٧	٥,١
روسيا	٠,٥-	٠,١-	١,٦	٠,٨	٢,٢	٣,٤
ما عدا روسيا	٠,٥-	٠,٠	٠,٥	٠,٢	١,٣	٣,٤
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٤-	٠,٤-	٤,٠	٢,٠	٤,٢	٣,٦
الصين	٠,٠	٠,١	٦,٦	٦,٥	٦,٦	٦,٧
الهند <sup>٢</sup>	٠,٠	٠,٠	٧,١	٧,٤	٧,٧	٧,٧
آسيان-٥ <sup>٣</sup>	٠,٢-	٠,١	٥,٤	٤,٧	٥,٢	٦,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٠	٠,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٨	١,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٤-	٠,٧-	٢,٢	١,٣	٢,٧	٢,٩
البرازيل	٠,٦-	١,٠-	١,٤	٠,٣	٢,٥	١,٠
المكسيك	٠,١	٠,٠	٣,٥	٢,٤	١,١	٤,٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٠,٩-	٠,٤-	٣,٩	٢,٧	٢,٥	٤,٨
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	٠,٠	٠,٤-	٥,٨	٥,١	٥,١	٤,٤
جنوب إفريقيا	٠,٤-	٠,٣-	٢,٣	١,٤	١,٩	٢,٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٤.

<sup>١</sup> ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم نمو الناتج على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق.

<sup>٣</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

### مخاطر التطورات السلبية كبيرة

ويركز عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على زيادة مخاطر التطورات السلبية - على المديين القصير والمتوسط - التي

يمكن أن تؤثر على الثقة والنمو العالميين.

- فقد يتضح أن زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية حالة مزمنة، كما يمكن أن تزداد سوءا. وقد يسفر ذلك عن ارتفاع حاد في أسعار الوقود، واضطرابات في حركة التجارة، وتفاقم ضائقة الاقتصاد.
- ويمكن أن تؤدي الأوضاع المالية الميسرة، وما تسببه من سعي للحصول على عائد مرتفع، إلى تشجيع الإفراط المالي. فربما تكون الأسواق قد وضعت تقييمات منقوصة للمخاطر بإغفال تضمين الجوانب الكاملة لعدم اليقين المحيط بالاقتصاد العالمي. ويمكن أن تنشأ اضطرابات واسعة النطاق إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة عن المستوى المتوقع، أو طرأت أحداث جغرافية-سياسية معاكسة، أو جاء النمو مخيبا للآمال بشكل ملموس في عدة حالات.
- وفي الاقتصادات المتقدمة، يظل الركود طويل الأجل (وهو حالة من النقص المزمّن في الاستثمارات نسبة إلى المدخرات، حتى في وجود أسعار فائدة تقترب من الصفر) وانخفاض النمو الممكن يشكلان مخاطر مهمة على المدى المتوسط - رغم استمرار أسعار الفائدة بالغة الانخفاض وزيادة الإقبال على المخاطرة في الأسواق المالية. ويمكن أن يكون التضخم المنخفض لفترة مطولة أو الانكماش الصريح، وخاصة في منطقة اليورو، من المخاطر التي تهدد النشاط الاقتصادي واستمرارية القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان.
- وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة، قد يصل النمو الممكن إلى مستويات أدنى من المتوقع، إذا ما استمرت القيود على جانب العرض لفترة أطول.

### رفع النمو الممكن

في مواجهة النمو العالمي الأضعف من المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠١٤ وزيادة مخاطر التطورات السلبية، قد يتكرر عدم تحسن النمو أو قد يسجل معدلات أقل مما تشير التوقعات. ويؤكد هذا أن زيادة الناتج الفعلي والممكن يجب أن تظل من الأولويات في معظم اقتصادات العالم، طبقا لتقرير الصندوق.

ويقول السيد بلانشار إن التحدي الأساسي أمام صناع السياسات هو استعادة الثقة من خلال خطط واضحة للتعامل مع تركات الأزمة ومع تحدي انخفاض النمو الممكن.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لا يزال من المطلوب تجنب العودة للسياسة النقدية الطبيعية على نحو سابق لأوانه. فيجب أن يتوافق تصحيح أوضاع المالية العامة من حيث السرعة والتكوين مع مقتضيات دعم التعافي وإرساء الأساس اللازم لتحقيق النمو طويل الأجل وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، يمكن أن تساعد زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة على إعطاء دفعة للطلب في الأجل القصير وزيادة الناتج الممكن على المدى المتوسط في البلدان التي تعاني بنيتها التحتية من ثغرات واضحة التحديد (مثل ثغرات الصيانة في الولايات المتحدة وألمانيا) ولا تتقنها الكفاءة في عمليات الاستثمار العام. وستكون الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الناتج الممكن مطلبا مهما أيضا، بما في ذلك تخفيض الحواجز التنظيمية لدعم الابتكار وتقوية المنافسة.

ويتباين المجال المتاح أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة لدعم النمو من خلال السياسات الاقتصادية الكلية، وهو أضيق في البلدان التي تعاني من مواطن ضعف تعرضها للمخاطر الخارجية. وفي هذه الاقتصادات أيضا، هناك حاجة عامة ملحة لإجراء إصلاحات هيكلية تُصمّم وفق ظروف كل بلد بغية دعم النمو الممكن أو الوصول إلى نمو أكثر قابلية للاستمرار. ومن بين أولويات الإصلاح إزالة اختناقات البنية التحتية في قطاع الكهرباء (الهند وجنوب إفريقيا)؛ وتخفيف القيود على التجارة والاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

(إندونيسيا وروسيا)؛ ومعالجة الثغرات في نظام التعليم وإجراء إصلاحات في أسواق العمل والمنتجات لرفع القدرة التنافسية (البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا).

وفي نفس الوقت، ينبغي أن تستعد الأسواق الصاعدة لعودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة وإمكانية حدوث تحولات في مزاج الأسواق المالية.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير بالانجليزية والملخص بالعربية](#)

[شاهد فيديو بلانشار بالانجليزية](#)

[طالع تدوينة عن البنية التحتية بالانجليزية](#)

[طرق جديدة لتحسين الناتج بالانجليزية](#)

[دراسة آفاق الاقتصاد العالمي بشأن الاختلالات العالمية](#)

[موجز للصحافة : الفصل الثالث والرابع](#)